



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

مائدة مستديرة (1)

أعباء الانقسام الداخلي على أداء القطاع الخاص وسبل تخفيفها

23 آذار 2011

أعباء الانقسام الداخلي على أداء القطاع الخاص وسبل تخفيفها

التاريخ: 2011/3/23

الخلفية والمبررات:

شكلت أحداث حزيران 2007 وما ترتب عليها من انقسام داخلي مفاجأة لمختلف القطاعات (الرسمي، الخاص، والمجتمع المدني). وطالت تأثيرات الانقسام مختلف جوانب الحياة في الأراضي الفلسطينية، حيث تراجع حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة من 250 مليون دولار إلى أقل من 10 مليون، وتأثرت صادرات غزة للعالم الخارجي، حيث تراجع عدد الشاحنات المحملة بالمنتجات المصدرة من 5,747 شاحنة سنوياً قبل حزيران 2007، إلى 20 شاحنة في 2009. ونشأت أنماط استهلاكية ومستويات أسعار مختلفة في قطاع غزة عن نظيرتها في الضفة نتيجة انتشار المنتجات المهربة والرخيصة وغير المراقبة التي تتدفق عبر الأنفاق. كما تراجعت التسهيلات الائتمانية المقدمة للغزيين من 524.7 مليون دولار عام 2006 إلى 192.3 مليون دولار خلال العام 2010. وطال التأثير كذلك خزينة السلطة والتي فقدت مصدراً مهماً للتمويل عبر خسارتها لنحو 82 مليون شيكل من الضرائب نتيجة إصدار قرار من رئيس السلطة بإعفاء مواطني غزة من الرسوم والضرائب.

نتيجة لهذه التأثيرات والانعكاسات الخطيرة على المجتمع الفلسطيني بمختلف قطاعاته، ومن بينها القطاع الخاص، قام معهد "ماس"، وضمن أولى لقاءات مشروعه الجديد (المنتدى الاقتصادي)، بمناقشة موضوع أعباء الانقسام على القطاع الخاص الفلسطيني، وسبل تخفيفها. وهدف اللقاء إلى إجراء تحليل معمق للأعباء التي يتحملها القطاع الخاص بسبب الانقسام، وتقييم للإجراءات التي اتخذتها كلتا الحكومتين في الضفة وغزة في تعاطيها مع الحالة الراهنة. وخلص اللقاء إلى تقديم مقترحات عملية حول سبل تخفيف الأعباء الناتجة عن حالة الانقسام.

المشاركون:

المتحدث الرئيسي:

سمير حليمة: الرئيس التنفيذي لمجموعة باديكو منذ حزيران 2008. أمين عام مجلس الوزراء بين عامي 2005-2006. الوكيل المساعد في وزارة الاقتصاد بين عامي 1997-2004. عضو مجلس أمناء معهد ماس، وعضو في معهد أريج وفي منتدى الفكر العربي والمؤسسة المصرفية.

المعقبون:

مأمون أبو شهلا: رجل أعمال فلسطيني. ويمتلك ويدير 3 شركات في غزة تعمل في مجال المقاولات في معدات البنية التحتية والحاسوب وتقنية المعلومات بالإضافة إلى لوازم المستشفيات. وهو عضو مجلس إدارة في بنك فلسطين وجامعة الأزهر وجمعية عطاء غزة وصندوق التقاعد ومركز التجارة الفلسطيني وشركة الاتصالات الفلسطينية.

محسن أبو رمضان: رئيس مجلس إدارة شبكة المنظمات الأهلية- غزة. ومدير المركز العربي للتطوير الزراعي- غزة. له العديد من الدراسات والأوراق البحثية في الشؤون التنموية وقضايا المجتمع المدني.

الأسئلة الرئيسية:

خلال اللقاء طُرحت مجموعة من التساؤلات ضمن عدد من المحاور:

المحور الأول: التجارة البينية والخارجية، وتركزت الأسئلة حول مدى تأثير الانقسام على أعباء وآليات انتقال المنتجات بين الضفة وغزة وحجم التجارة البينية والخارجية.

المحور الثاني: التعاملات النقدية وتركزت الأسئلة حول مدى تأثير الانقسام على أداء المصارف وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص، ومدى تأثير آليات تحويل الأموال بين الضفة وغزة.

المحور الثالث: المالية العامة وتركزت الأسئلة حول تأثيرات الانقسام في مجال الموازنة العامة في جانبي الإيرادات والنفقات، والدعم الحكومي الموجه للقطاع الخاص وتوجيه المساعدات الدولية والازدواج الضريبي في كلتا المنطقتين.

المحور الرابع: البيئة الاستثمارية وتركزت الأسئلة حول مدى تأثير الانقسام على واقع تسجيل الشركات والاستثمارات الجديدة، وتأثيره على واقع البنية التحتية والاستثمارات فيها.

ملخص المداخلة الرئيسية:

قدّم السيد سمير حليلة عرضاً للتأثيرات المتعلقة بالانقسام الداخلي. وعكس هذا العرض رؤية القطاع الخاص الفلسطيني لانعكاسات الانقسام على أداء القطاع الخاص. وتناول العرض عدداً من المحاور التي طرحت للنقاش. وفيما يلي ملخص لأبرز ما تضمنه العرض:

على الرغم من أن الانقسام الفلسطيني هو حدث استثنائي من حيث التوقيت وحجم التجاوزات التي رافقته والتداعيات التي ترتبت عليه، إلا أن عمق الأزمة التي تسبب بها الانقسام مرتبط باستمرار حالة الانقسام حتى الآن وخلق وقائع جديدة على الأرض ساهمت في تعميق الهوة بين المتخاصمين. فقد تعاطت مختلف الأطراف والفعاليات مع الانقسام باعتباره حدثاً طارئاً واستثنائياً لم يكن من المتوقع، أو المرغوب، أن يستمر كل تلك الفترة. واتسمت الإجراءات التي تم إتباعها من قبل مختلف الأطراف، ويشمل ذلك القرارات الحكومية في كلتا المنطقتين، بالطابع والصفة المؤقتة، أو في إطار ردود الأفعال أو لتعزيز موقف سياسي يتعلق بالشرعية أساساً. وبالتالي لم تتجلى معالم رؤية إستراتيجية واضحة من قبل الأطراف ذات العلاقة لإنهاء الانقسام أو التعامل مع الوقائع التي خلفها الانقسام بشكل علمي ومدروس.

يصعب قياس تأثير الانقسام على الجوانب الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة بمعزل عن تأثير الحصار الإسرائيلي الذي سبق الانقسام وتعزز بعده. إلا أن المؤكد أن الانقسام كان سبباً في تراجع الكثير من المؤشرات الاقتصادية المتأثرة أصلاً بفعل الاحتلال والحصار. وبالرغم من إسرائيل دأبت على فرض قيود على دخول السلع والبضائع إلى قطاع غزة قبل العام 2007، إلا أن المعطيات تشير إلى تعاضل هذه القيود بعد الانقسام، وازدياد تأثيرها على تجارة القطاع مع العالم الخارجي. وفي هذا الصدد، تشير البيانات إلى أن عدد الشاحنات المحملة بالمنتجات الواردة إلى قطاع غزة قد بلغ 160 ألف شاحنة قبل الانقسام، وتحديداً عام 2005، في حين انخفض العدد إلى 60 ألف شاحنة فقط في العام 2010. كما اختلفت تركيبة الواردات إلى قطاع غزة حيث تستحوذ المواد الغذائية على الحصة الأكبر من الواردات، بعد أن كانت الحصة الأكبر من المنتجات المستوردة من نصيب مواد البناء قبل الانقسام.

كانت البنوك أكثر مؤسسات القطاع الخاص تأثراً بالانقسام وما نتج عنها من ازدواجية السلطة والقرارات المتخذة من الحكومتين. وقد صدرت العديد من القوانين والقرارات ذات الشأن الاقتصادي والإداري التي أثرت بشكل مباشر على أداء القطاع الخاص. ومنها قرار وزير المالية في رام الله بتجميد حسابات السلطة في غزة، وتحويل أرصدها إلى حساباتها في رام الله. وصدور قرار مقابل من الحكومة في غزة باعتماد تعاملاتها المالية من خلال بنك البريد والبنك الوطني الإسلامي التابعين لها. وواجهت المصارف صعوبات في موضوع المنازعات بسبب وقف العمل في النظام القضائي. كما تأثرت المصارف في غزة من وقف البنوك الإسرائيلية تعاملها معها، مما أثر على آليات تحويل الأموال والسيولة النقدية. في المحصلة، أدت الإجراءات والقرارات لتراجع مؤشرات أداء البنوك. وعادة ما كان التأثير أكبر على الشركات التي تعمل على المستوى الوطني، والشركات التي يكون مقرها الرئيسي في غزة إلى قلة خبرة الحكومة في غزة في العمل الحكومي والمؤسسي، حيث تفتقر الحكومة في غزة إلى الخبرة والدراية الكافية في العمل الحكومي والمؤسسي.

تأثر المناخ الاستثماري سلباً بحالة الانقسام، حيث سادت حالة من ازدواجية السلطة وازدواجية القرارات الصادرة عن كلا السلطتين، ومنها ازدواج الإجراءات الإدارية والازدواجية الضريبية. وخلفت هذه الظواهر حالة من القلق في أوساط المستثمرين وحدثت من رغبتهم في التوسع في استثماراتهم أو بدء استثمارات جديدة، إضافة إلى إغلاق العديد من الشركات أو هروب هذه الاستثمارات إلى أماكن أكثر استقراراً. وبحسب مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني- رام الله، فإن 11 شركة مساهمة عامة، و126 شركة عائلية قد نقلت مقرات عملها من قطاع غزة إلى الضفة الغربية لتجاوز التعقيدات والإجراءات الناتجة عن ازدواجية السلطة في قطاع غزة. كما يعيق استمرار حالة الانقسام الحاصلة تدفق المساعدات الخارجية لقطاع غزة، ويؤخر البدء بتنفيذ رزمة المشاريع المقررة بمؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في آذار 2009 والمخصص لتمويل إعادة إعمار غزة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير عليها. وبلغ حجم المساعدات وقيمة المشاريع المقترحة التي تم الالتزام بها لقطاع غزة خلال المؤتمر نحو 5 مليار دولار، منها نحو 146.4 مليون دولار لدعم قطاع الصناعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى.

تأثرت موازنة السلطة من خلال خسارة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية التي كانت تجبي من قطاع غزة والتي بلغت أكثر من 82 مليون شيكل في العام 2005. وفي نفس السياق، تخسر موازنة السلطة إيرادات ضريبة القيمة المضافة (150-200 مليون شيكل) على البضائع الواردة لقطاع غزة من إسرائيل بسبب عدم إظهار فاتورة المقاصة الضريبية الموحدة من قبل المستوردين أو الحكومة في غزة وتعذر تحصيلها من الطرف الإسرائيلي. من جهة أخرى، تعاني مؤسسات القطاع الخاص التي تصل منتجاتها إلى قطاع غزة من تعامل الحكومة المقالة والتي تفرض ضريبة دخل على الشحنات التجارية التي تصل إلى القطاع خلافاً للقانون.

ملخصات مداخلات المعقبين:

ملخص مداخلات مأمون أبو شهلا:

عكست مداخلات أبو شهلا تأثيرات الانقسام على أداء القطاع الخاص الفلسطيني المقيم في غزة. وأشار المعقب إلى عدد من المؤشرات التي تمثل النشاط الاقتصادي في غزة بعد الانقسام. ومن هذه المؤشرات:

✧ إغلاق العديد من المصانع والورش وتدمير المنشآت الزراعية (كان في غزة 14000 دفيئة سنة 2006 إلى 7000 دفيئة).

✧ انخفاض عدد المنشآت الصناعية من 3900 تشغل 35 ألف عامل إلى 35 منشأة تشغل 2000 عامل.

- ✧ انخفض عدد المنشآت العاملة في مجال البناء من 3900 تشغل 35 ألف عامل إلى 35 منشأة تشغل 2000 عامل.
- ✧ كان القطاع يرسل حوالي 6000 شاحنة سنوياً قبل يونيو 2007، وتراجعت إلى 80 شاحنة بين يناير وسبتمبر 2010.
- ✧ ارتفعت تكاليف نقل المنتجات من الموانئ الإسرائيلية إلى غزة، وتم تقدير التكلفة الإضافية لمصاريف الشحن بعد الانقسام بنحو 400 مليون شيكل بالسنة. كما تأثرت تكاليف نقل الحاويات من إسرائيل إلى غزة عبر المعابر، حيث ارتفعت من 2500 شيكل للحاوية إلى 7000 شيكل
- ✧ يوجد تأكيد على تقديرات الخسائر في إيرادات السلطة في مجالي ضرائب الدخل وفاتورة المقاصة.

وفي قطاع التمويل والبنوك، تقلص حجم العمليات أيضاً نتيجة وقف ترخيص العديد من الجمعيات الأهلية وكذلك المؤسسات غير الحكومية وتوقف المساعدات الدولية. كما اعتبرت إسرائيل أن قطاع غزة منطقة معادية منذ نوفمبر 2008 مما أدى إلى توقف التعامل المصرفي بين البنوك الإسرائيلية وتلك العاملة في قطاع غزة. وبسبب ذلك واجهت البنوك مشكلة جدية في السيولة وفي استبدال الأوراق النقدية التالفة. وبرزت ظواهر جديدة كالتعاملات المصرفية في السوق السوداء وغسيل الأموال. وأدى منع إسرائيل البنوك من إيداع فوائد الودائع في حساباتها في المصارف الإسرائيلية إلى انكشاف أرصدة هذه البنوك لدى البنوك الإسرائيلية وتحميلها فوائد الحسابات المدينة بدل الاستفادة من فوائد الحسابات الدائنة. كما تأثر العمل المصرفي بانتشار المبادلات التجارية التي تتم عبر الإنفاق وبعيداً عن الآليات الرسمية المعتمدة عبر المصارف، علماً بأن تجارة الإنفاق استحوذت على 80% من التجارة الخارجية لغزة.

وفي نفس السياق، واجهت البنوك وغيرها من المؤسسات المالية مشاكل عديدة في التواصل بين إدارتها وفروعها، وأصبحت عملية اللقاء بين مسؤوليها تتم إما بواسطة خدمة الفيديو كونفرانس أو ربما جمع المدراء في أماكن خارج فلسطين من حين لآخر لمناقشة الأعمال اليومية للبنك. وتعذر على المؤسسات والمنشآت الاقتصادية تطوير كادها البشرية في الخارج، وواجهت المؤسسات صعوبة في نقل البريد، واستيراد المعدات والأجهزة والاحتياجات المختلفة إلا بطرق ووسائل صعبة ومكلفة.

ملخص مداخلة محسن أبو رمضان :

بعد الانقسام، وتحديدًا بتاريخ 2007/9/19 أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن قطاع غزة كيان معادي، وقامت بتحديد السماح بالدخول 33 سلعة من أصل 9000 سلعة، كما تم إلغاء الكود الجمركي مما تسبب بخسائر كبيرة في عوائد القطاع الخاص عبر احتجاز العديد من البضائع بالموانئ الإسرائيلية ولسنوات عديدة. وقد خلق الحصار أزمات اقتصادية واجتماعية أبرزها نقص الوقود وبعض السلع الغذائية، كما تم تعطيل مشاريع البنية التحتية ورصف الشوارع ومعالجة المياه، وانقطاع التيار الكهربائي، وإغلاق أكثر من 3750 مصنع من أصل 4000 مصنع نتيجة عدم السماح بالمواد الخام للدخول إلى قطاع غزة. تعمقت الأزمة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية 2008، حيث تم تدمير نحو 25000 منشأة بين مؤسسة ومنزل وذلك بصورة جزئية منها 5000 بصورة كاملة.

وفيما يلي أبرز التأثيرات التي طالت القطاع الخاص بعد الانقسام:

- ✧ تراجع مساهمة الصناعة بالنتائج المحلي الإجمالي من 15% إلى 5%.
- ✧ الزراعة تراجعت من 14% - إلى 9% وتراجع عدد المزارعين من 45 ألف إلى 30 ألف.
- ✧ قدرت الخسائر الشهرية للقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمات بنحو 49 مليون.

- ✧ ارتفعت معدلات الفقر والبطالة وأصبحت تقريباً 70% و40% على التوالي أما نسبة الفقر المدقع أو الشديد فوصلت إلى 38% من المواطنين، وأصبح 80% من المواطنين يحصلون على مواد غذائية ومساعدات إنسانية من الاونروا وغيرها من الوكالات الإنسانية المختلفة.
- ✧ تسبب الانقسام السياسي بعدم وصول أموال وتعهدات المانحين في مؤتمر شرم الشيخ، وفشلت كافة المبادرات التوحيدية الرامية لتشكيل هيئة مستقلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية بالإشراف على عملية إعادة اعمار قطاع غزة.
- ✧ قدرت دراسة خسائر القطاع الخاص في غزة عام 2010 بحوالي 500 مليون.
- ✧ انتشرت ظاهرة تجارة الأنفاق بشكل كبير، الأمر الذي يؤثر بداية على إيرادات السلطة ومن ثم على صحة وسلامة المستهلك الفلسطيني، إضافة إلى الأضرار المترتبة على العاملين في تلك الأنفاق. ناهيك عن عمليات الاحتكار والنصب التي يقع ضحيتها المواطن الفلسطيني من قبل بعض المتنفذين والقائمين على هذه الأنفاق.
- ✧ بالنتيجة، طرأت تغييرات مهمة في تركيبة المجتمع الغزي بعد الانقسام وظهرت شرائح جديدة وغير تقليدية في المجتمع. حيث اختصت شريحة محددة بتجارة الأنفاق، واختصت أخرى تجارة الأراضي، وثالثة بالتعاملات المصرفية وتبديل العملات، وشريحة أخرى تختص في مجال التأمين. وتشكلت طبقات اجتماعية جديدة وخبث طبقات أخرى كانت تقليدياً ترمز للقطاع الخاص وتشكل محوره الرئيسي.

ملخص النقاش:

تخلل اللقاء نقاش معمق للمواضيع المعروضة، وتضمن هذا النقاش تساؤلات ومدخلات من قبل المشاركين أسهمت في إثراء الموضوع، وفيما يلي أبرز النقاط المطروحة:

ماهر المصري: التأثير الأكبر للانقسام يتمثل في وقف التبادل التجاري بين الضفة وغزة. ورغم أن المعاملات التجارية قبل الانقسام كانت صعبة ومكلفة، إلا أن انتشار التجارة عبر الأنفاق وتوجه المستهلكين في غزة نحو السلع المصرية المهربة والأقل تكلفة ساهم في تراجع التجارة بين الضفة وغزة. وحتى في ظل إنهاء حالة الانقسام فإنه من الصعوبة عودة التجارة بين المنطقتين سواء في السلع أو الخدمات الأخرى كالتأمين والخدمات المصرفية.

عزمي الشعيبي: إن قيام حكومة حماس بجباية الضرائب والرسوم من المواطنين مرتبط في رغبتها في تمويل أنشطتها اليومية. وقد تم تجاوز مرحلة تثبيت الشرعية والولاء إلى مرحلة فرض الأمر الواقع على الأرض والتعامل مع إفرزاته. أما ما يتعلق بمرسوم الرئيس بالإعفاء الضريبي للمواطنين والمنشآت في غزة، فإن مشاكل عملية تعترض تطبيقه وتحديداً للمؤسسات التي لها فروع في الضفة وغزة.

عمار العكر: إن جوهر الحل ينبغي أن يتركز على طرق إنهاء الانقسام وليس التعامل مع إفرزاته. أما فيما يتعلق بتداعيات الانقسام ومرسوم الإعفاء، فإن دوائر الضريبة في الضفة طبقت المرسوم من خلال فهمها القائم على الاجتهادات والتفسيرات المختلفة. مما يخلق مشاكل حقيقية للشركات العاملة على المستوى الوطني.

مازن سنقرط: خلق الانقسام أنماط استهلاكية جديدة للمستهلكين في غزة. وانخفضت القدرة التنافسية للمنتجات المتقدمة من الضفة إلى غزة بالمقارنة مع السلع المهربة عبر الأنفاق. أضف إلى ذلك أن تكاليف الإنتاج في غزة باتت أقل بسبب انخفاض مصاريف النقل والتشغيل المرتبطة بانخفاض أسعار الوقود ومشتقات النفط الأخرى بسبب تهريبها عبر الأنفاق من مصر.

محمد المسروحي: إن تجربة التعايش مع حالة الانقسام كانت صعبة، وطالت تأثيراته كافة جوانب الحياة. وكان القطاع الخاص أكثر المتأثرين نتيجة ارتباط عمل بمنظومة التشريعات والوضع المؤسسي القائم في المجتمع. وهذا الواقع أصابه خلل كبير. ومن أجل تقليل الخسائر وإيجاد مخرج عملية، حتى لو جزئية، للتعامل مع الواقع الجديد، ينبغي تفاهم الأطراف المتنازعة على القضايا الخلافية والتي تؤثر على أداء وعمل القطاع الخاص. ويمكن الاستفادة من التنسيق العالي الذي يتم بين حكومتي الضفة وغزة في موضوع التعليم العام، حيث نجحت التجربة إلى حد بعيد ويمكن البناء عليها.

التوصيات الرئيسية:

خلص اللقاء لمجموعة من المقترحات العملية التي ستساهم في تخفيف أعباء الانقسام الداخلي على القطاع الخاص الفلسطيني، يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

- ✧ يعتبر إنهاء الانقسام المطلوب الأساسي الذي جرى الاتفاق عليه من قبل الحضور. بحيث يمكن معالجة جميع الاختلالات والتعقيدات الناشئة على أرض الواقع بسبب الانقسام. وأوصى المجتمعون بضرورة تركيز الجهود في المرحلة المقبلة على تحديد الآليات اللازمة لإنهاء الانقسام وإعادة اللحمة لشقي الوطن. ومن أبرز هذه الآليات تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية تحضّر لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. وأن تكون هذه الحكومة قادرة على التعامل مع المجتمع الدولي، وعلى التعاطي مع التداعيات الناجمة عن حالة الانقسام في مختلف الجوانب (السياسية والاقتصادية والاجتماعية).
- ✧ إلى حين تحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام، يمكن البدء بملفات أقل تعقيداً، كملف إعادة اعمار قطاع غزة. وهنا يتوجب تركيز السلطة الوطنية لجهودها الدبلوماسية وحشد الدعم الدولي للبدء بعملية إعادة الاعمار. وينصوي في هذا الإطار رفع الحصار عن قطاع غزة، والسماح بحرية الحركة للأفراد والسلع من وإلى غزة سواء مع العالم الخارجي عبر البوابة المصرية أو مع الضفة الغربية.
- ✧ تركيز الجهود خلال المرحلة المقبلة على المغتربين الفلسطينيين في الشتات باعتبارهم ثروة وطنية بما يمتلكون من قدرات بشرية ورؤوس أموال، يمكن أن تساهم في دفع عجلة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ✧ من أجل المساهمة في التخفيف من الأعباء الناجمة عن الانقسام، أكد المشاركون على ضرورة عقد لقاءات تضم مختلف الأطراف الرسمية ذات الصلة والعلاقة بأنشطة القطاع الخاص في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك من أجل مناقشة التعقيدات والمعوقات التي خلفها الانقسام، والتي تعترض عمل القطاع الخاص ونهوضه للقيام بالدور المطلوب منه. ومن أهم المؤسسات المقترحة للمشاركة في اللقاءات:

- وزارة الاقتصاد الوطني (في الحكومتين)
- هيئة سوق رأس المال
- سلطة النقد الفلسطينية
- سلطة الأراضي (في الجانبين)
- وزارة المالية (في الحكومتين)
- وزارة النقل والمواصلات (في الحكومتين)

على أن تتسع دائرة النقاشات لتضم أطرافاً وممثلين عن القطاع الخاص في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وضم ممثلين عن المؤسسات الرسمية غير المشمولة بالفائمة الأولى كلما اقتضت الضرورة ذلك.

الملاحق

ملحق 1: الأوراق الخلفية الورقة المقدمة من مأمون أبو شهلا

إذا تناولنا موضوع أعباء الانقسام الداخلي على القطاع الخاص الفلسطيني وسبل تخفيفها نجد أننا أمام موضوع شائك تتشابك فيه السياسة والاقتصاد - ويعمل فيه بشده العامل الإسرائيلي بحيث يترك لنا صورة قائمة وكثيرة للحياة الاقتصادية والمعاشية لهذا الإنسان الفلسطيني الذي أعطي للعام وبالذات في دول الخليج العربي انجازات بهرة ولكنه فشل ويفشل في بناء وطنه ويقف عاجزاً عن تقديم ذات الانجازات أو حتى بعضها لأبناء بلده.

ولازلنا ونحن نتصارع على أهداف متداخلة وآمال وأحلام تخلق الموضوعي بالمستحيل بالوهم ووسائل للوصول إلى تلك الأهداف يخالطها التسرع والتشردم والغوغائية والهشاشة والارتجال.

وفقدنا القدرة على التفكير الإيجابي والتخطيط السليم سواء في الشأن السياسي أو الأمني أو الاقتصادي وكانت النتيجة ما نراه من كوننا أفقر شعوب الأرض أفقر من جميع دول الجوار هذا ونحن نحصل على مساعدات مالية مسببة تصل إلى نصف الناتج المحلي الوطني. وبالرغم من بعض الانجازات والنجاحات القليلة في بلادنا إلا أن الصورة بشكل عام لازالت أقل كثيراً من الممكن والمطلوب وكان دوماً الاحتلال هو السبب الرئيسي لمشاكلنا وتخلفنا عن ركب شعوب الأرض كلها.

وجاء بعد ذلك الانقسام السياسي والجغرافي ليزيد الطين بلة ويخنق ويدمر مستقبل اقتصادنا ويعصف بأحلامنا لبناء وطن عزيز قادر لنا ولأولادنا وأحفادنا فعلينا أن نكتشف صورتنا الحقيقية ونبدل أساليبنا للتعاطي مع مشاكلنا ونعمل بجد وموضوعية لتغيير أحوالنا للأفضل ولنتخلص من الاحتلال ولنبني دولتنا الكريمة على حدود 67 دولة الوحدة ولنفرض التواصل الجغرافي من خلال الممر الآمن بين الضفة وغزة.

ولنبني ميناء في غزة ومطار في الضفة وآخر في غزة واستخدام الطاقة القصوى للإنسان الفلسطيني الفذ بصورة خلاقة ومنتجة لبنني المصانع المزارع والمؤسسات وتزيد صادراتنا لدول الجوار ونقدم أرقى وأفضل الخدمات التي تزيد من دخلنا الأهلي وتغادر دائرة الفقر وتدعنا نعيش وأبنائنا حياة كريمة عزيزة.

ودعوني أستعرض معاً الحالة الصعبة التي وصلنا إليها في قطاعكم الحبيب غزة منذ أحداث الانقسام المؤسف الذي زاد من بلاد الاحتلال البغيض ومكن اسرائيل من أن تلتهم اللحم الفلسطيني - وتدخلنا في زمرة الضياع والعوز والفقر. ولا أنسى في البدء أثر الانقسام على وحدة الشعب الفلسطيني تم أضيف إلى ذلك:

تراجع الاقتصاد الفلسطيني في كل مجالاته وتوقف مشاريع استراتيجية مثل ميناء غزة وتحلية مياه البحر ومشروع البحر الميت ومشاريع المناطق الصناعية في غزة والضفة وتوقف مشاريع استثمارية جادة سواء من فلسطيني المهاجر أو من الاستثمار العربي والأجنبي - وتوقف المشاريع الكبرى في مجال البيئة التحتية واستخراج الغاز وتوليد ونقل الطاقة الكهربائية..إلخ.

وباختصار أو أن أعرج على:

1. ارتفاع معدلات البطالة وهجرة الكفاءات للخارج وانتقال أعداد من العمال في القطاع المنظم إلى القطاع الغير منظم مثل الانفاق.

2. هجرة الرساميل وانتقال منشآت اقتصادية خارج القطاع.
3. سوء توزيع الدخل والاستهلاك ويزور نوعيات جديدة من رجال الأعمال مثل أثرياء الانفاق وتجار السوق السوداء والتهرب وازدياد التهميش والاقصاء لرجال الأعمال الحقيقيين.
4. انخفاض دخل الفرد إلى أكثر من 50% مما كان عليه عام 1999 واستطراداً انخفاض في الناتج المحلي.
5. اغلاق العديد من المصانع والورش وتدمير المنشآت الزراعية (كان في غزة سنة 2006 14000 دفيئة زراعية أصبحت 7000) في ذات الفترة كانت في الضفة 6000 دفيئة.
6. اغلاق العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية وتحول أصحابها وعمالها إلى قطاع البطالة والاعتماد على المساعدات.
7. اتساع دائرة الفقراء لتلتهم حوالي 700 000 نسخة من أصل 1.6 مليون هم سكان القطاع - وتحولهم للاعتماد على المساعدات الإنسانية.
8. ولعل الأخطر من الفقر الاقتصادي هو الفقر الأخلاقي والفقر في القيم مما أدى إلى الانحرافات الأمنية والاجتماعية والذي جعل مجتمعنا يعيش عموماً فقراً في الخلق والنظام والقانون والعدالة.
- ولعل السبب الرئيسي في ذلك لا يعود للحصار الاسرائيلي فقط ولكنه يعود إلى الانقسام واستمرار الصراع العبثي بين فتح وحماس وما ينجم عن ذلك من آثار سياسية واقتصادية تضر مشروعنا الوطني برمته.
9. تغيير أنماط الحياة العامة من دور تنمية المجتمع إلى دور الاغاثة.
10. ولعلنا نرى الصورة بشكل أوضح لنعلم أن رجال الأعمال في غزة قد ذهبوا بمشاريع في أثناء مؤتمري الاستثمار في بيت لحم سنة 2009 وسنة 2010 تقدر بملياري دولار وعادوا بمشاريع لا تتجاوز 20 مليون دولار.

وعندما ندخل في تفاصيل الأوضاع التي نجمت عن الانقسام نجد أمامنا صوراً في غاية الاستفزاز والقتامة. هناك علاقة وثيقة بين الانقسام والحصار وأكثر الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني في غزة تحديداً هي من جراء الحصار وفي هذا الصدد هناك الكثير من الذي يقال عن هذا الموضوع فلقد تهاوت الحياة الاقتصادية بشكل مريع. وهناك احصائيات تدل على ذلك - نوجز منها ما يلي:

- في قطاع الصناعة: كان هناك قبل الانقسام 3900 منشأة تشغل 35000 عامل أصبحت 35 منشأة تشغل 2000 عامل
- في قطاع البناء: كانت 125 منشأة تشغل 50 000 عامل أصبحت 8 منشآت تشغل 100 عامل هناك تغير طفيف بعد يونيو 2010 يمكن تلخيصه في تحسن وصل إلى 15% مما كان عليه الحال قبل يوليو 2007

بعض الأرقام ذات الدلالة:

كان عدد الشاحنات القادمة للقطاع يومياً 700-800 شاحنة منها 52% مواد بناء اسمنت وحديد وحصمة، منها 13% مواد خام للصناعة أما الآن فمواد البناء 0% (نسبة ضئيلة للمشاريع الدولية) والمواد الخام 3% يعني أن ما تسمح به اسرائيل الآن هو في حدود 40% يومياً من العدد الذي كان قبل الانشقاق وبافتراض عودة القطاع لحياة اقتصادية كاملة فإن الحاجة تصبح 1000 شاحنة يومياً - يعني أن ما يدخل الآن هو 30% فقط

- في قطاع التصدير
- كان القطاع يرسل حوالي 6000 شاحنة سنوياً قبل يونيو 2007 أصبحت 91 شاحنة في النصف الثاني من 2007 ثم 33 شاحنة سنة 2008 ثم 20 شاحنة سنة 2009 ثم 80 شاحنة بين يناير وسبتمبر 2010 هناك تحسن في الفترة ما بين أكتوبر 2010 حتى الآن بسبب تدخل الهولنديين.

مع ملاحظة:

1. أن غزة صدرت على سبيل المثال 93 مليون زهرة قرنفل سنة 1998 وصدرت 50 ألف زهرة قرنفل بالمتوسط خلال 2007-2009 وتحسن الوضع ليصبح حوالي 15 مليون زهرة في السنة شهر الأخيرة.
2. صدرت غزة في سنة 1999 20 000 شاحنة تقريباً قيمتها حوالي 35 مليون \$ في الفترة من 2007 - 2009 كانت متوسط الصادرات 20 شاحنة في السنة قيمتها حوالي 350000 \$ في السنة

ولعله من المهم أن نذكر أن تكاليف النقل من الضفة وإليها ومن ميناء حيفا واسدود إلى غزة قد شكلت أحد وسائل الخنق التي اتبعتها إسرائيل لمعاكبة أبناء غزة منذ بداية الانقراض الثانية عام 2000 ونقصد بذلك استمرار تعرض معابر القطاع الستة للاغلاق إضافة لمعبر رفح الحدودي للأفراد ولعلنا نتفهم الصورة بشكل أفضل إذا علمنا أن معدل خدمة المعابر خلال 2100 يوم قبل الانقسام كان لا يتجاوز 500 يوم خلال سبع سنوات وبعد الانقسام أصبح دون ذلك بكثير بحيث نتج عن ذلك ارتفاع تكاليف الشحن ليصبح على سبيل المثال تكلفة نقل الشاحنة من اسدود إلى غزة عام 2006 حوالي 000 20 شيكل وهي من اسدود إلى بئر السبع 1100 شيكل - ولقد كان جملة المصاريف (الإضافية) للشحن في عام 2006 أكثر من 400 مليون شيكل (الإضافية) وكل ذلك يتحملة المستهلك المنهك في النهاية.

وحالياً وبعد اعلان إسرائيل أنها خففت الحصار عن غزة منذ يونيو 2010 ومن ثم الغائها لجميع معابر القطاع التجارية وتحويل جميع الواردات والصادرات قسرياً إلى معبر واحد وهو كرم أبو سالم اعتباراً من 2011/03/1. مما أدى إلى رفع تكاليف النقل مجدداً للحاوية الواحدة بمعدل 2500 شيكل ليصبح في حدود 7000 شيكل للحاوية على الأقل وهذا سيؤدي إلى تكلفة إضافية فقط نتيجة القرار التعسفي باغلاق معبر المنطار كارني وتحويل العمل لمعبر كرم أبو سالم في حدود 250 مليون شيكل سنوياً (إضافية) يتحملها الانسان المحاصر في غزة والذي يشهد عملية خنق اقتصادي مدمر منذ عام 2007

إيرادات السلطة

موضوع انخفاض إيرادات السلطة من الضرائب التي كانت تورده من المحافظات الجنوبية (أصبح جزء كبير من هذه الضرائب والرسوم يدفع للسلطة حكومة غزة) في حدود 200 مليون دولار سنوياً.

انخفاض آخر لإيرادات السلطة يتمثل في قيمة ضريبة VAT على البضائع الواردة لقطاع غزة من إسرائيل في حالة حجب فاتورة المقاصة الضريبية الموحدة بواسطة حكومة غزة - وتعذر تحصيلها من الطرف الإسرائيلي (نقدر قيمة هذه الضريبة بحوالي 150-200 مليون شيكل سنوياً) يقال أن أول صاروخ أطلقته القوات الاسرائيلية يوم العدوان على غزة في 2008/12/28 كان على الغرفة التي تجمع فيها هذه الفواتير في مكاتب وزارة المالية في غزة.

في قطاع التمويل والبنوك:

منذ يونيو 2007 تمر على البنوك العاملة في قطاع غزة أوضاع غاية في الصعوبة - وهناك مسلسل من العراقيل التي تضعها إسرائيل لتدمير الحياة الاقتصادية في القطاع - ويصيب البنوك منها النصب الأوفر .

ولعلنا نبدأ في استعراض التطورات التي أثرت سلباً على قطاع البنوك والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. وقف تعامل السلطة الوطنية وزاراتها ومؤسساتها وإدارتها مع البنوك في غزة مما قلص حجم العمليات المصرفية.

2. وتوقف البنوك بقرارات ذاتية وضمن تعليمات سلطة النقد بالتعامل مع جميع وزارات وإدارات الحكومة في غزة والتي قامت بتحويل عملياتها إلى بنك البريد أولاً (وهو تابع لحكومة غزة) وإلى البنك الوطني الإسلامي ثانياً (وهو تابع لحكومة غزة ولم يحصل على كينونة معترف بها).
3. تقلص حجم العمليات أيضاً نتيجة وقف ترخيص العديد من الجمعيات الأهلية وكذلك المؤسسات الغير حكومية.
4. وقف المساعدات الدولية عن قطاع غزة - الأمر الذي حرم القطاع من مصدر رئيسي للأعمال وحرم البنوك من دورة اقتصادية ذات أهمية.
5. اعتبار اسرائيل أن قطاع غزة منطقة معادية منذ نوفمبر 2008 أدى إلى توقف التعامل المصرفي بين البنوك الاسرائيلية والعاملة في قطاع غزة و أصبحت البنوك غير قادر على تحريك البنك نوت سواء شيكل أو دولار أو دينار بحرية وطبقاً للحاجة الأمر الذي خلق الكثير من حالات عجز السيولة لبعض العملات مما كان يؤثر سلباً على دور البنوك في خدمة عملائها - ومن ثم انصرفهم عن البنوك وحجب أموالهم والاحتفاظ بها في البيوت بدلاً من ايداعها في المصارف - وخلق سوق سوداء لدى الصرافيين تركت جزء هام من الحركة المالية يخرج من العمل المصرفي الشرعي إلى دائرة التجارة في السوق السوداء وسوق غسيل الأموال - وأدى منع إسرائيل البنوك من ايداع فوائد الودائع في حساباتها في المصارف الاسرائيلية إلى انكشاف أرصدة هذه البنوك لدى البنوك الاسرائيلية وتحميلها فوائد الحسابات المدينة بدل الاستفادة من فوائد الحسابات الدائنة.

ولعلنا نشير إلى أن عملية تحويل الأموال السائلة من وإلى القطاع كانت تتم بصعوبة فائقة تكبدها إدارات البنوك وسلطة النقد نظراً لأن الاذن بذلك مرهون بموافقة خاصة من وزير الدفاع الاسرائيلي وليست من سلطة محافظ بنك اسرائيل المركزي.

ولعلنا نذكر أن للعملة عمر افتراضي وعليه فإن لدى البنوك في غزة دائماً ملايين الشواكل المهترئة المفروض تبديلها ولا يتم ذلك إلا بصعوبة كبيرة وعلى فترات متباعدة. ومما زاد من مشاكل البنوك وأضعف الحركة المالية وجعلها تواجه مشاكل عديدة تؤثر كثيراً على ربحيتها - بل جعلها تحقق خسائر في عملياتها في القطاع - نذكر أهمها:

1. ضعف الودائع وهروب الاستثمارات من القطاع للضفة ولدول الجوار (كان للغزيين في ودائع البنوك % 40 عام 2005 أصبحت % 15 الآن).
2. ضعف الطلب على القروض والتسهيلات لانتهاء الحاجة إليها لدى رجال الأعمال بسبب تدهور الحياة الاقتصادية بشكل عام وانسداد أفق الأمل في المستقبل والخوف المستمر من التدمير المصاحب للعمليات العسكرية الإسرائيلية - كانت غزة تحوز على نصف التسهيلات الائتمانية في بداية 2000 لتصبح % 12 في عام 2010.
3. تجارة الانفاق التي استحوذت على % 80 من التجارة الخارجية التي قامت في غزة منذ عام 2008 حتى 2010 والتي ذهبت بعيداً عن العمل المصرفي وعن التحويلات المصرفية وهذه تقدر خلال الفترة بحوالي 4 مليار.
4. مقاطعة البنوك الاسرائيلية للبنوك الفلسطينية - وإلغاء الكود الجمركي تفرض في الموانئ الاسرائيلية جعل من المتعذر تحويل الأموال من وإلى غزة عبر اسرائيل ومنه عمليات الاستيراد مما في ذلك فتح الاعتمادات المستندية لتجار غزة - إلا من خلال قنوات ضيقة عن طريق فروع الضفة الغربية.

كل ذلك وغيره أدى إلى تقلص شديد في إيرادات البنوك وربحيتها ومن الأمور الجوهرية التي أثرت سلباً على القطاع المصرفي نتيجة الانقسام ونتيجة الصراع السياسي بين حكومتي غزة والضفة هو توقف النيابة والمحاكم الشرعية عن العمل منذ 15 يونيو 2007 ومبادرة الحكومة المقالة في غزة بخلق نظام قضائي بديل لم تعترف به ولا

بآثاره القانونية حكومة رام الله - واضطرار البنوك للعمل طبقاً لتعليمات سلطة النقد في رام الله حرصاً منها على تجنب البنوك تهمة التعامل مع الإرهاب.

جعل البنوك تمتنع عن ملاحقة العملاء المدنيين الممتنعين عن سداد التزاماتهم - ولم يعد بمقدرها التنفيذ على المدنيين لتحصيل حقوقها تجاههم - واستغل البعض هذه الحالة للتهرب من تسديد التزاماتهم مما زاد من مشكلة الديون المعدومة والديون المشكوك في تحصيلها.

5. واجهت البنوك وغيرها من المؤسسات المالية مشاكل عديدة في التواصل بين إدراتها وفروعها - وأصبحت عملية اللقاء بين مسؤوليها تتم إما بواسطة خدمة الفيديو كونفرانس أو ربما جمع المدراء في أماكن خارج فلسطين من حين لآخر لمناقشة الأعمال اليومية للبنك وتعذر إفاد المتدربين وتعذر نقل البريد - وتعذر توصيل المعدات والأجهزة والاحتياجات المختلفة إلا برطق ووسائل صعبة ومكلفة.

ولعل سبل تخفيف مشاكلنا والتي لا مجال للهروب منها:

1. انتهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية قبل وبعد اجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ولمنظمة التحرير (المجلس الوطني) قدرة على التعامل مع المجتمع الدولي - وقادرة على التعاطي مع مشاكل الأمن والتجاذبات الاعلامية والسياسية وقادرة على تثبيت النظام والقانون والتغلب على الصراعات الحزبية وارساء دعائم دولة ذات مؤسسات وهيكل إدارية لا تتأثر بالسياسة والحزبية.
2. إعادة اعمار غزة وعمل كل ما يلزم سياسياً وتنظيمياً يجلب المليارات التي وعدنا فيها في شرم الشيخ والبدء فوراً في ورشة عمل تستوعب القدرات العاطلة والمعطلة فيها هو مفيد.
3. كسر الحصار الاسرائيلي على غزة وخلق روابط اتصال مستمرة ولا يقطعها جندي اسرائيلي كلما شاء بين غزة والضفة - والسماح بحركة طبيعية للمال والبضائع والأفراد بين مشفى الوطن وبين فلسطين ودول الجوار والعالم.
4. استقدام أبنائنا في الشتات هم وأمواهم إلى دولة فلسطين ليبنوا بلدهم - ولا ننسى أن لفلسطيني الشتات 80-70 مليار \$ ودائع في البنوك العالمية.
5. ولعل البداية هي في ضغط لا يبلين على فتح وحماس لانتهاء الانقسام.

اثر الحصار والانقسام على القطاع الخاص والاقتصاد في قطاع غزة

الورقة المقدمة من محسن أبو رمضان

1. بدأ الحصار بصورة مشددة في منتصف حزيران /2007 وبعد ان أعلنت الحكومة الإسرائيلية في 2007/9/19 ان قطاع غزة كيان معادي ،وقامت بتحديد السماح بالدخول 33سلعة من أصل 9000 سلعة ، كما تم إلغاء الكود الجمركي مما سبب بخسائر كبيرة في عوائد القطاع الخاص عبر احتجاز العديد من البضائع بالموانئ الإسرائيلية ولسنوات عديدة .
2. خلق الحصار أزمات اقتصادية واجتماعية أبرزها نقص الوقود وبعض السلع الغذائية ، كما تم تعطيل مشاريع البنية التحتية ورصف الشوارع ومعالجة المياه ، وانقطاع التيار الكهربائي ، كما أدى ذلك إلي إغلاق أكثر من 3750 مصنع من أصل 4000 مصنع نتيجة عدم السماح بالمواد الخام للدخول إلى قطاع غزة .
3. تعمقت الأزمة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية 2008 وبداية 2009، حيث تم تدمير ما يقارب الـ 25000 منشأة بين مؤسسة ومنزل وذلك بصورة جزئية منها 5000 بصورة كاملة، الأمر الذي أدى إلى تشريد عشرات العائلات التي عاشت في الخيام المقدمة من الصليب الأحمر واليونسيف وغيرهما لفترة لا تقل عن عامين.
4. بسبب الحصار والعدوان تم التالي:

5. تراجع في مساهمة الصناعة بالنتائج المحلي الإجمالي من 15% إلى 5%، ومن تشغيل حوالي 50000 عامل إلى أقل من 1000 عامل، وقد تم إغلاق منطقة ايرز الصناعية بالكامل .
6. الزراعة تراجعت من 14% - إلى 9% وتراجع عدد المزارعين من 45 ألف إلى 30 ألف .
7. التجارة أصبحت تعتمد على عملية الاستيراد وتوقفت عملية التصدير بالكامل الأمر الذي أدى إلى خسائر كبيرة .
8. قدرت الخسائر الشهرية للقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمات بحوالي 48800 مليون \$ شهرياً.
9. ارتفعت معدلات الفقر والبطالة واصبحت تقريباً 70%- 40% على التوالي اما نسبة الفقر المدقع او الشديد فوصلت الي 38% من المواطنين، واصبح 80% من المواطنين يحصلون على مواد غذائية ومساعدات انسانية من الاونروا وغيرها من الوكالات الانسانية المختلفة .
10. رغم تعهدات مؤتمر شرم الشيخ الذي انعقد بعد العدوان على قطاع غزة والذي قدرت خسائره بحوالي 2,5 مليار \$ حيث تعهد المؤتمر بمبلغ 4,5 مليار \$ لاعادة اعمار قطاع غزة ، إلا ان ذلك لم يترجم على الارض بسبب الانقسام السياسي، وقد فشلت كافة المبادرات التوحيدية الرامية لتشكيل هيئة مستقلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية بالاشرف على عملية إعادة اعمار قطاع غزة بسبب الرغبة والسيطرة السياسية والتحكم بالموارد، الامر الذي ادى إلى استمرار الازمة الاقتصادية والانسانية بالقطاع.
11. انتشرت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية في قطاع غزة ووصلت إلى أكثر من 80 مؤسسة دولية فرضت اجندة اغاثية انسانية تحت عنوان "الانعاش المبكر" وقد كانت تلك الاجندة على حساب التنمية وعلى حساب العلاقة مع المنظمات الاهلية التي تعرضت إلى التهميش والاقصاء خاصة ان جزء من موارد تلك المنظمات كان يعتمد على وعود الدول المانحة الناتجة عن مؤتمر شرم الشيخ ، وعليه فقد تم تعميق التعامل مع قطاع غزة كحالة انسانية.
12. بعد حادث اسطول الحرية في 2010/5/1 ، تفاعلات ردود الفعل الغاضبة تجاه استمرارية الحصار على قطاع غزة وقامت اسرائيل وعبر مبعوث الرباعية باستبدال قائمة المسموحات بالمنوعات في محاولة التفاوضية على ردود الفعل الدولية ، حيث تم السماح بالعديد من المواد الاستهلاكية وليست الإنتاجية بالدخول إلى قطاع غزة، وهي التي كانت تدخل عبر الأنفاق بين رفح ومصر ، ولكن تم الاستمرار في منع إدخال المواد الخام اللازمة للمنشآت والإسكان ومشاريع البنية التحتية وكذلك للمشاريع الإنتاجية بالزراعة والصناعة.
13. قامت إسرائيل مؤخراً بالسماح بإدخال بعض المواد الخام ومواد البناء لبعض المشاريع المقدمة من قبل الاونروا مثل بناء مدارس وكذلك مشاريع لمعالجة المياه العادمة التي ينفذها القطاع الخاص بتمويل من البنك الدولي، خاصة ان المشاريع الأخيرة تم السماح بها بسبب تأثيرها سلبياً على البيئة في إسرائيل إذا استمرت مياه المجاري بالدخول إلى البحر الأمر الذي سيؤثر على إسرائيل ولكن ما زالت المشاريع الخاصة بإعادة الاعمار والبنية التحتية مجمدة.
14. يدور تفكير بين الأوساط السياسية في حكومة غزة على ضوء المتغيرات التي تمت في مصر وأثرها الذي من المتوقع أن يكون ايجابياً على مسألة معبر رفح عبر تفعيله على مستويات حركة الأفراد والبضائع "معبر تجاري " إلى جانب امكانية انشاء منطقة صناعية وتجارية حرة بالحدود الجنوبية للقطاع .
15. واضح ان إسرائيل وبعد التغيرات في مصر قامت بتقليص عدد المعابر التي تفصل القطاع عن اسرائيل حيث بقي معبر كرم ابو سالم كمعبر وحيد بعد ان تم اغلاق كارني وناحل عوز وايرز ودفع القطاع للتفكير بخيارات بديلة مثل مصر.
16. قدرت خسائر القطاع الخاص في غزة 2010 من قبل دراسة اعدتها ماهر الطباع وهو باحث بالغرفة التجارية بحوالي 500 مليون \$.

الانقسام :

17. بسبب الحصار تم الاعتماد على الأنفاق التي أصبحنا نستورد منها حوالي 600 مليون \$ سنويا بالوقت الذي كنا نستورد من اسرائيل قبل الحصار 800 مليون \$.
18. في فترة الذروة 2008 -2009 كان هناك حوالي 1000 نفق يشغل حوالي 25 الف عامل ما بين العمل مباشرة بالأنفاق وبين الأعمال اللوجستية المجاورة لها وتعرض العاملين بها لمخاطر عديدة من ضمنها استشهاد اكثر من 170 مواطن حتى الآن جراء الانهيارات وأعمال القصف الإسرائيلي.
19. برزت شريحة تجارية اجتماعية متنفذة تجاه الأنفاق حيث لم يكن مسموحاً لاي فرد بحفر نفق والاستثمار، بل كانت هنات علاقة ما بين محتكري تجارة الانفاق وبين الحكم السياسي في قطاع غزة " حركة حماس".
20. برزت عملية نصب منظمة من قبل محتكري الأنفاق وأبرزهم الكود الجمركي الذين اقنعوا المواطنين بوسائل دعائية بضرورة الاستثمار بالأنفاق وقد تم تجميع حسب التقديرات غير الرسمية حوالي 600 مليون \$، وقد قاموا بالبداية بتزويد المودعين بأرباح خيالية من اجل إكساب الثقة بالبداية وبعد ذلك هربوا الأموال، وقامت حماس بإرجاع 16.5% من قيمة ما تم إيداعه من التاجر إلى المحتكرين ووعدت حماس بإعادة الأموال ولكن حتى الآن لم يتم تحقيق ذلك .
21. قامت حكومة حماس بمحاولة الماسسة والسيطرة الرسمية على الأنفاق بعد ان اصبحت علنية، من خلال تزويد الأنفاق بالكهرباء المستمدة من بلدية رفح مقابل رسوم محدودة بـ 15 آلاف دولار، كما تم وضع صيغة لتعويض اسر الضحايا إذا ما فقدوا جراء العمل بالأنفاق " الدية"، وكذلك تم فرض ضرائب ومكوس على الانفاق علماً بأنه لم يتم نشر رقم رسمي عن نسبة ما تم جبية من تجارة الأنفاق إلى موازنة حركة حماس وما هي آلية استثماره او انفاقه وهل يعود إلى الحركة ام إلى الحكومة؟؟.
22. كانت عملية تجارة الأنفاق تمر باتجاه واحدة ، أي استيراد البضائع الاستهلاكية المصرية دون تصدير ،حيث كانت تستفيد مصر العملة الصعبة ، كما لم يكن هناك ضوابط على عملية الاستيراد حيث كانت بعض المواد فاقدة الصلاحية سواء أدوية او مواد استهلاكية غذائية ، الأمر الذي اضعف معايير الجودة واثّر سلبياً على صحة المواطنين.
23. بعد إجراءات " تخفيف الحصار " الناتجة عن أحداث أسطول الحرية وبعد قطاع غزة يصدر بعض المواد إلى مصر خاصة العطور ومواد التجميل وبعض المواد الاستهلاكية ، خاصة انها تتمتع بجودة عالية ، ومن الواضح انها كانت موجه لشرائح اجتماعية ميسورة في مصر.
24. تقلصت نسبة التجارة بالانفاق لتصل إلى 350 مليون \$ ، حيث ان التخفيف الجزئي للحصار ادى إلى زيادة الاستيراد من اسرائيل، والتي وصلت إلى حوالي 400 مليون \$ ايضاً ، علماً بأن اسرائيل سمحت بتصدير بعض المنتجات الفلسطينية وخاصة الزهور والتوت الارضي وبندورة الشيري عبر المشروع الهولندي بالتنسيق مع المنظمات الاهلية العاملة في المجال الزراعي ومع التعاونيات .
- ورغم الفائدة النسبية التي عادت على القطاع الخاص في هذا المجال إلا ان المستفيد الأول كانت شركة غريسكو الاسرائيلية ، علماً بأن التصدير ما زال محدوداً ولا يشكل اكثر من 15 % من حجم المنتج السنوي.
25. ادت عملية الحصار والغاء الكود الجمركي والذي أعيد تفعيله قبل أشهر ، وازدهار تجارة الانفاق إلى احداث تغيير في البنية الاجتماعية ، لشرائح القطاع الخاص، حيث تضررت كثيراً شريحة القطاع الخاص التي كانت تعتمد على التجارة مع إسرائيل أو عبرها إلى العالم ووصلت خسائرهم إلى مئات الملايين من الدولارات وبالمقابل ازدهار شريحة جديدة ، مرتبطة بالحكم السياسي بالقطاع وخاصة شريحة تجارة الانفاق التي انعكست على المفاعيل الاقتصادية ونذكر منها :

26. تشكيل بنك تابع لحركة حماس وحكومتها، حيث يتم تعامل سلطة حماس ومؤسساتها بصورة اجبارية معه ويسمى البنك الوطني الاسلامي.
27. تراجع عمل البنوك الرسمية ذات العلاقة بسلطة النقد وخاصة انشطتها الخاصة بالاستثمارات .
28. سيطرة شريحة اجتماعية على تجارة الأراضي بالقطاع والتي وصلت اسعارها إلى أرقام خيالية، ويعود السبب في ذلك إلى جانب معادلة السكان والأرض بالقطاع إلى ضخ الأموال " غير الرسمية " والتي هي بحاجة إلى أن تتحول إلى رسمية عبر شراء الأراضي "غسيل الأموال".
29. نشوء بعض شركات تابعة لحماس بقطاع التأمين وتراجع الشركات الأصلية ، حيث نشأت شركة الملتزم للتأمين والتي أصبحت تسيطر على مساحة تتجاوز الـ 50% من هذا السوق .
30. ازدهار تجارة التحويلات المالية والنقدية وتبديل العملة، والتي تسيطر عليها شريحة اجتماعية بالأغلب ذات علاقة مع حكومة حماس، وقد ساعد في ذلك الحصار المالي المفروض على الحركة والقيود على حركة البنوك الرسمية وضعف ادائها بالقطاع .
31. بروز شريحة اجتماعية اقتصادية متنفذة ذات علاقة مع حركة حماس أدى إلى خلق بعض المشكلات المالية، وادت إلى اعتقال ومحاسبة بعض من تلك الاوساط التي كانت قيادية، بسبب شبوهات عن فساد مالي، إلا ان تلك المسألة لا تتم بصورة ممأسسة وبالاستناد إلى مؤسسات الحكم وسيادة القانون.

الاستنتاج:

1. واضح ان الانقسام افرز شريحة اجتماعية جديدة ذات علاقة مع حركة حماس بمعالم جديدة وبتوجهات مختلفة بالوقت الذي أضعفت شريحة اجتماعية تجارية، كانت تقليدياً تشكل البنية التحتية للقطاع الخاص، حيث تراجع دورها إلى ادني درجة استندت إلى تجارة الأنفاق بإفرازاتها وتفاعلاتها المختلفة، وانعكاساتها على آليات السيطرة على القدرات الاقتصادية للقطاع الخاص.
2. السيطرة السياسية تقود إلى الاقتصادية والأمنية، والاجتماعية وتعمل على إقصاء شريحة اقتصادية سابقة واستبدالها بجديدة، خاصة في ظل انقسام النظام السياسي الفلسطيني وغياب المأسسة بل انعدام تواجدها أساسا.

ملحق 3: جدول الحضور
المشاركون في الجلسة الحوارية (1) حول
أعباء الانقسام الداخلي على القطاع الخاص الفلسطيني وسبل تخفيفها

الاسم	المؤسسة
حنان طه	مدير عام - بال تريد
أحمد الأشقر	مدير مركز الأبحاث القضائية - مجلس القضاء الأعلى
مأمون أبو شهلا	رجل أعمال - غزة
محسن أبو رمضان	خبير في الشؤون السياسية والاقتصادية - غزة
سمير حليلة	مدير عام - باديكو
فائد ريان	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
غسان الخطيب	مدير عام - مركز الإعلام الحكومي
صلاح العودة	مدير عام - غرفة تجارة وصناعة رام الله
عزمي الشعبي	مفوض - مؤسسة امان
هارون عمايرة	صحفي - تلفزيون فلسطين
ابراهيم أبو كامش	صحفي - جريدة الحياة الجديدة
نجاهة أبو بكر	عضو مجلس تشريعي
محمد قرش	باحث - سلطة النقد الفلسطينية
عادل الزاغة	جامعة بيرزيت
سامر سلامة	مدير عام - وزارة العمل
محمد مسروجي	رئيس جمعية رجال الأعمال
منجي نزال	باحث اقتصادي - اتحاد الغرف التجارية
هاشم درزي	مدير - ضريبة الدخل - وزارة المالية
عبد الكريم ابلع	مدير - ضريبة الدخل - وزارة المالية
مازن سنقرط	رئيس مجموعة شركات سنقرط
ماهر المصري	رئيس هيئة سوق رأس المال
عمار العكر	رئيس مجموعة الاتصالات الفلسطينية
محمد راضي	مصور تلفزيون فلسطين
صبري صيدم	عضو مجلس ثوري - حركة فتح
جعفر صدقة	صحفي - صحيفة الأيام
حنين غزاونة	باحثة اقتصادية - معهد ماس